

ورشة العمل الإقليمية حول البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن في دورة تعدادات 2020 للبلدان العربية

8-5 كانون الأول/ديسمبر 2022

الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الاستنتاجات والتوصيات

1. نُظمت ورشة العمل بشكل مشترك من قبل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان العربية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). عُقدت ورشة العمل في الجزائر العاصمة في الفترة من 5 إلى 8 ديسمبر 2022 بدعم من وزارة الرقمنة والإحصائيات في الجمهورية الجزائرية والمكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الجزائر. وشارك فيها أكثر من 70 مشاركاً من مدراء تعداد السكان والمساكن، وأخصائي المنهجيات والخبراء بالإضافة إلى ممثلي المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال والعراق وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر وعمان والمغرب وموريتانيا. وقد تم افتتاح ورشة العمل معالي السيد حسين شرحبيل، وزير الرقمنة والإحصائيات في الجمهورية الجزائرية.
2. وأعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود المبذولة من قبل المنظمين في تنظيم ورشة العمل. وعبروا عن أهمية الورشة من حيث التوقيت، لا سيما أن ورشة العمل المماثلة السابقة مضى على عقدها ست سنوات، حيث وفرت وفرت هذه الورشة منبراً لعرض المعايير والتوصيات الدولية والاستفادة من تجارب البلدان المشاركة التي سبق وأجرت تعداداتها للسكان والمساكن، بما في ذلك تلك التي استخدمت بيانات السجلات الإدارية والتكنولوجيات الجديدة في جمع البيانات .
3. وأظهرت ورشة العمل أن هناك تبايناً في القدرات الإحصائية بين البلدان العربية بما يتعلق بإجراء التعدادات السكانية. حيث انتقلت بعض البلدان من التعداد التقليدي الى استخدام التكنولوجيات المتقدمة بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية، وصور الأقمار الصناعية، وتطبيقات جمع البيانات الإلكترونية، وقليل منها استخدم النهج القائم على استخدام مصادر البيانات الإدارية لتنفيذ التعداد السجلي، أو بصدد التحضير لاستخدام تلك السجلات. ومن ناحية أخرى، لم يجر ما يقرب من ربع البلدان في هذه المجموعة تعداداً سكانياً منذ عقود بسبب الأزمات الإنسانية والقضايا الأمنية.
4. وأعرب منظو ورشة العمل عن قلقهم إزاء البلدان العربية التي لم تجر تعداداً في العقود الأخيرة. وشجعوا هذه البلدان على إجراء تعداداتها حالما يسمح الوضع بذلك، وأوصت الورشة هذه البلدان بمتابعات الأعمال التحضيرية، لا سيما فيما يتعلق بتطوير أدوات ومنهجية جمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية في المجالات ذات الصلة، وذلك بالشراكة مع شركاء التنمية والمنظمات الدولية التي تقدم الدعم الفني، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
5. وأشادت ورشة العمل بالتعاون الواسع بين البلدان العربية في دورة تعدادات 2020. فقد أجريت زيارات دراسية عديدة وقُدِّم الدعم الفني من قبل البلدان ذات الممارسات الجيدة والناجحة في إجراء دورة تعدادات 2020، وبالتحديد في مجال استخدام نظام المعلومات الجغرافية، والتكنولوجيات الجديدة في جمع البيانات، وفي رصد العمليات الميدانية وإدارتها. كما تمّ التعاون في مجال إعارة الأجهزة اللوحية فيما بين الدول لإجراء عملية جمع بيانات التعداد، فضلاً عن الانتقال إلى استخدام التعداد السجلي للمناطق الصغيرة. وشدّدت ورشة العمل على أهمية هذا التبادل في الخبرات والتعاون وطلبت من المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان العربية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية والإسكوا تقديم الدعم الكامل في هذا الصدد.
6. وأعربت ورشة العمل عن ارتياحها أن جميع بلدان المنطقة قد شاركت في رسم الخرائط الرقمية، وذهبت إلى حد استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) في تحديد البنية التحتية وجميع الوحدات السكنية. كما نجح عدد من البلدان في اعتماد المقابلات الشخصية باستخدام الإستمارة الإلكترونية (CAPI) عند إجراء تعداداتها بينما تخطط بلدان

أخرى لإجراء دورة تعداداتها لعام 2020 باستخدام هذه التكنولوجيا. وسلّط المشاركون الضوء على أهمية بناء قدرات وخبرات المكاتب الإحصائية الوطنية واستخدام نهج تدريجي لاعتماد تكنولوجيات جديدة لجمع البيانات من خلال تجربتها أولاً في المسوح والأنشطة الإحصائية المماثلة. يكمن الدافع الأساسي لاعتماد المقابلات الشخصية باستخدام الإستمارة الإلكترونية والأجهزة المحمولة في أنه يؤدي إلى تسريع معالجة البيانات ونشر نتائج التعداد وتحسين جودة الإحصاءات.

7. ونوّه المشاركون الى أهمية إنشاء نظم متقدمة لرصد الأنشطة التنفيذية وإدارتها عند التخطيط للتعداد وذلك من أجل ضمان تغطية التعداد وجودة البيانات. توفر هذه النظم وسائل للمراقبة والتتبع والتواصل الآني بين الموظفين الميدانيين. ولوحظ أيضاً أن هذه النظم ستستخدم بكفاءة إذا أنشئت كجزء من العملية الميدانية وبطريقة متكاملة مع النظم الأخرى المستخدمة لجمع البيانات والتوظيف واللوجستيات.

8. ولوحظ أن البلدان تختلف في نهجها إزاء اقتناء و/أو تطوير تطبيقات إلكترونية لاستخدامها في عمليات جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية باستخدام الإستمارة الإلكترونية (CAPI) والاستجابة الذاتية عبر الإنترنت (CAWI) والمقابلات الهاتفية باستخدام الإستمارة الإلكترونية (CATI). وفي حين اعتمدت بعض البلدان على التطبيقات المتاحة مجاناً، طوّرت بلدان أخرى أو هي بصدد تطوير برمجيات خاصة بها، بينما استعانت بعض البلدان بمطوري برمجيات خارجيين. وعليه، كان لكل نهج تبعاته على الميزانية والجدول الزمني والموارد البشرية وينطوي على ترتيبات، ولذلك ينبغي تخصيص وقت كاف خلال المراحل التحضيرية للنظر في الخيارات المتاحة.

9. وفي الحالات التي يتم فيها الاستعانة بمصادر خارجية لتكنولوجيا المعلومات، حذرت ورشة العمل من أن الاستعانة بمصادر خارجية قد تبدو حلاً مناسباً للمكاتب الإحصائية التي ليس لديها سوى قسم صغير لتكنولوجيا المعلومات أو تفتقر إلى الخبرة السابقة، ولكنها قد تجلب تحدياتها ومشاكلها الخاصة. من بين تلك التحديات: العثور على المصدر الخارجي المناسب من حيث معرفة الترتيبات والإجراءات الحكومية، ومعرفة المصادر العالمية بما في ذلك ثقافة وممارسات أعمالهم، وهناك خطر الاعتماد على المصدر الخارجي، والحفاظ على سرية البيانات. ومن المهم أن ترصد المشاريع التي يستعان فيها بمصادر خارجية رصداً دقيقاً للمواصفات، بغية تحديد المشاكل في وقت مبكر. كما من المهم أيضاً الاجتماع والتواصل بانتظام مع المتعاقدين لضمان تحقيق النتائج المرجوة بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

10. وأثار عدد من المشاركين صعوبة عدّ مجموعات البدو والرّحل من السكان، حيث تغيرت أنماط الترحال الموسمي التقليدية لهذه المجموعات بسبب تغير المناخ والتغيرات في نمط الحياة (على سبيل المثال، الاستخدام المتزايد لحلول تخزين المياه بين هذه المجموعات)، مما زاد من صعوبة الوصول لهذه المجموعة السكانية من خلال النهج التقليدي لرصد مناطق تركيز الموارد المائية والترحال الموسمي. وشاركت بعض البلدان تجاربها الناجحة في هذا الصدد من خلال الاستعانة برؤساء المجتمعات البدوية (القبائل) في عملية جمع البيانات. لإجراء عدّ السكان الرّحل بنجاح، من الضروري جداً إيلاء اهتمام تام إلى الأعمال التحضيرية من أجل تحديد تقنيات العدّ الملائمة. وكما هو مبين في مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح الثالث، لا توجد منهجية مطلقة لعدّ الرّحل من السكان، وأن الظروف تختلف من بلد إلى آخر (الفقرة 3.127). وخلصت ورشة العمل إلى ضرورة بذل كل الجهود لضمان التغطية التامة والشاملة لكل شخص في البلد، بما في ذلك الرّحل، وذلك بوضع استراتيجيات مناسبة وفعالة لضمان إجراء عدّ كامل قدر الإمكان.

11. كما أثار ورشة العمل مسألة إنتاج إحصاءات الإعاقة باستخدام مصادر البيانات الإدارية واستناداً إلى نهج فريق واشنطن الموصى به في مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح الثالث. وخلصت الورشة أيضاً إلى ضرورة بذل جهد كبير لمواءمة مصادر البيانات الإدارية ذات الصلة على غرار القيود الوظيفية بدلا من الإعاقة البدنية.

12. وعند مناقشة أهمية تعدادات السكان والمساكن من حيث قياس الهجرة الدولية في دورة تعدادات عام 2020، أعرب المشاركون عن اهتمامهم بإدراج أسئلة ليس فقط عن المهاجرين ولكن أيضاً عن المواطنين الذين يعيشون في الخارج والتي لم يتم إدراجها كأحد الموضوعات الأساسية في توصيات الأمم المتحدة. وأشار إلى أن البلدان التي تخطط لإدراج

أسئلة عن الأشخاص الذين يعيشون في الخارج، يمكن أن تطرح أسئلة عن أفراد الأسرة السابقين الذين يعيشون أو يتوقع أن يعيشوا في بلد آخر لمدة سنة واحدة أو أكثر. قد يكون هذا السؤال مهماً للبلدان التي لديها مستويات هجرة مرتفعة.

13. وفيما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19 على إجراء التعداد السكاني في البلدان المشاركة، أشارت ورشة العمل إلى أن عدداً من البلدان أجرت تعداداتها لدورة 2020 قبل ظهور الجائحة، مثل الأردن وفلسطين ومصر؛ وقام عدد آخر من البلدان بإنتاج بيانات التعداد من السجلات الإدارية، مثل عُمان وقطر. وفي الوقت نفسه، اضطرت البلدان التي خططت لإجراء تعدادها في عامي 2020 و2021 بالطريقة التقليدية إلى تأجيل إجراءه، مثل الجزائر. ويجري عدد آخر من البلدان استعداداته لإجراء تعداد السكان والمساكن لدورة 2020 وإن كانت غير مؤكدة لبعض البلدان، مثل جيبوتي والسودان وسوريا والصومال والعراق وليبيا وموريتانيا.

14. وحيث أن مجموعة قليلة من البلدان التي تخطط لإجراء التعداد في المستقبل القريب تنوي تعديل السؤال المتعلق بالوفيات في الأسر المعيشية من أجل الحصول على معلومات عن سبب الوفاة، بما في ذلك من كوفيد-19، عرضت ورشة العمل التوصيات الأخيرة لفريق الخبراء التابع لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والتي اقترحت تمديد الفترة المرجعية لقياس الوفيات في الأسر المعيشية لتشمل الفترة الممتدة من بداية الجائحة إلى التاريخ المرجعي للتعداد.

15. وأشارت ورشة العمل إلى أن هناك اهتماماً كبيراً في البلدان العربية باستخدام السجلات الإدارية لإنتاج معلومات التعداد، حيث عرضت كلٌّ من عُمان وقطر تجربتهما الناجحة في تنفيذ التعداد القائم بشكل كامل على السجلات. وخلصت ورشة العمل إلى أنه ينبغي التخطيط بعناية عند الانتقال من التعداد التقليدي إلى أنواع أخرى من المنهجيات التي تنطوي على استخدام السجلات، وكذلك تخصيص الوقت الكافي للأنشطة التحضيرية، ولا سيما التواصل وإقامة علاقات فعّالة مع الجهات التي تحوز على السجلات، وبناء القدرات، وتقييم السجلات الإدارية من حيث التغطية والشمول والجودة من أجل وضع خريطة طريق واقعية لهذا الانتقال.

16. ولاحظ المشاركون أيضاً التحديات التي تواجه استخدام السجلات الإدارية، بما في ذلك الاختلاف في التعريفات والمفاهيم التي تؤدي إلى عدم الاتساق مع المعايير الدولية والبيانات التي تم جمعها في التعدادات السابقة؛ ودقة البيانات؛ واكتمال التغطية. كما أشارت الورشة إلى أهمية تحديث الآليات، بما في ذلك التغيرات في العناوين والوقائع الحيوية والمباني التي تم إنشاؤها وتعديلها وهدمها حديثاً، والتي يجب أن تكون موجودة قبل استخدام السجلات لأغراض إحصائية. وأوصت ورشة العمل بأن تواصل البلدان المشاركة اكتساب الخبرات والحلول المتاحة في البلدان العربية فيما يتعلق بإجراء التعداد القائم على السجلات وتقييم جدوى هذه الحلول لدورات التعداد المقبلة.

17. وأشارت ورشة العمل إلى أنه يتم التطرق بشكل بارز وتفصيلي إلى ضمان الجودة ومراقبتها في جميع مراحل التعداد، في المبادئ التوجيهية الدولية، بما في ذلك مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة ودليل الأمم المتحدة لإدارة التعدادات. وفي هذا السياق، أوصت بضرورة إدراج تدابير الجودة لضمان الجودة العالية لعمليات التعداد في جميع مراحلها من التخطيط إلى النشر. وشجعت الورشة جميع البلدان التي تعتمد على التعداد التقليدي على إجراء مسح الدراسة البعدية ومقارنة نتائج التعداد مع نتائج التعداد السابقة ومصادر البيانات الأخرى، وخاصة مسح الأسر المعيشية والسجلات الإدارية، وذلك لتقييم جودة بيانات التعداد. وشددت ورشة العمل على ضرورة قيام كل بلد يجري تعداداً في دورة 2020 بإصدار تقارير تقييم شاملة لجودة التعداد، وفقاً لأبعاد تقييم الجودة الواردة في المبادئ التوجيهية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

18. وناقشت ورشة العمل منهجية تقدير عدد السكان في المناطق التي يصعب عدّها بسبب الأزمات الإنسانية أو غيرها من الازمات أو الكوارث الطبيعية. وتستند هذه المنهجية إلى تطبيق التقنيات الجغرافية المكانية لتقدير عدد السكان على أرض الواقع. وفي حين أن هذه المنهجية غير موصى بها دولياً لأغراض التعداد، فقد أوصت ورشة العمل بأخذها في الاعتبار من قبل البلدان التي تمرّ بظروف صعبة للغاية للحصول على المعلومات الأساسية عن حجم السكان للأغراض الإنسانية.

19. وناقشت ورشة العمل المسألة المتعلقة بمكان الإقامة المعتاد كما تم تعريفه في التوصيات الدولية. وخلصت إلى أن هذا المفهوم يمثل تحدياً في ظروف معيّنة ويتطلب توفير بيانات وصفية إضافية من شأنها أن تعطي تفسيراً أكثر شمولاً لبيانات التعداد الإحصائية.

20. وفيما يتعلق بقياس الهجرة الدولية في تعدادات السكان والمساكن، لاحظت ورشة العمل أن التنفيذ الصارم للمعايير والتوصيات الدولية المتعلقة بالتعدادات يمكن أن يسفر عن تقييم شامل لعدد المهاجرين الدوليين في البلدان.

21. وأشارت ورشة العمل إلى أن استخدام العدّ الذاتي عبر الإنترنت في تعدادات السكان والمساكن نادراً ما كان فعالاً في دورة 2020 في البلدان المشاركة. كما أوصت بضرورة البدء في إجراء المزيد من الاختبارات والتجارب في عمليات جمع البيانات الإحصائية الأصغر حجماً، مثل استخدام هذه الطريقة في المسوح، وذلك من أجل تقييم ما إذا كانت هذه الأداة ستكون مفيدة في دورة تعدادات 2030.